الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت –

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم إقتصادية

تخصص : إقتصاد نقدي و بنكي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تحت عنوان :

تقييم أداء البنوك من خلال مؤشرات السيولة و الربحية

من إعداد الطالبين:

بلحسن بشرى

بن عمارة شيماء

تحت إشراف الأستاذ :

بن مسعود نصر الدين

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من :

د.بن يحي حسين	– جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا
د.بن مسعود نصر الدين	– جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا
د.بوعلي عبد القادر	– جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية 2020–2021

شكر و تقدير

إن الشكر أولا و أخيرا لله العزيز القدير العليم البصير له الحمد

الكثير وحده لا شريك له

أعطانا القوة و الشجاعة لانجاز هذا العمل المتواضع ووفقنا لإتمامه

أن أتقدم بالشكل والامتنان إلي أساتذة جامعة بلحاج بوشعيب الذين

سهروا على نجاح تكويننا وعلى رأسهم الأستاذ

"بن مسعود ن.د"

و إلى زملائنا في الجامعة الذين عرفناهم وساعدونا

وفي النهاية يسرنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لنا يد

العون في مسيرتنا.....وفق الله الجميع .

الإهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

(قل إعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون) صدق الله العظيم

نهدي هذا العمل المتواضع الوالدين العزيزين حفظهما الله لنا

اللّذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد...

وإلى أفراد أسرتنا، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل

إلى كل أقاربنا

إلى كل الأصدقاء " بختة ، إكرام ، أمينة ، وفاء"

و الأحباب من دون استثناء

إلى أساتذتنا الكرام و كل رفقاء الدراسة

وفي الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع

الطلبة المتربصين المقبلين على التخرّج

بشرى و شيماء

البسملة	
الشكر	
الإهداء	
فهرس المحتويات	III- I
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
المقدمة العامة	أ- ب
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	01
I- مفهوم تقييم الأداء للبنوك التجارية	02
I-1مفهوم تقييم الأداء	02
I-2أهمية وأهداف تقييم الأداء	03
أولا: أهمية تقييم الأداء	03
ثانيا :أهداف تقييم الأداء	04
I-3مراحل عملية تقييم الأداء	05
تمهيد	07
II- مفاهيم أساسية حول السيولة و الربحية	07
*أولا: السيولة	07
1- مفهوم السيولة	07
2- قياس السيولة	07
3- مكونات السيولة	09
3-1 الاحتياطيات الأولية	09
3-2الاحتياطيات الثانوية	11
4-أهداف السيولة	12
* ثانيا: الربحية	12
1-مفهوم الربحية	12

2-معايير الربحية	13
3- مصادر الأرباح للبنوك التجارية	14
4- محددات ربحية البنوك التجارية	17
* أولا: العوامل الخارجية	17
* ثانيا: العوامل الداخلية	19
III- التعارض و التوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري	22
تمهيد	22
* أولا: التعارض بين السيولة والربحية في البنك التجاري	22
1-يسار البنك في مواجهة العسر المالي	23
2-مواجهة البنك للعسر المالي	24
* ثانيا: التوفيق بين السيولة و الربحية في البنوك التجارية	25
1- أساليب ادارة الأصول لحل مشكلة السيولة والربحية	25
1-1 الأسلوب التجميعي للأموال	26
1-1-1أسلوب تخصيص الأموال حسب مصدرها	29
2- هيكل الأصول كنموذج للتوفيق بين السيولة الربحية	31
IV- الأدبيات التطبيقية	33
1-الدراسات العربية والاجنبية	33
2- مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا الحالية	37
*خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني : الجانب التطبيقي	
تمهيد	39
I- طريقة جمع معطيات الدراسة	39
II- الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء في البنوك	39
II-1 :مؤشرات السيولة	39
II-2:مؤشرات الربحية	40
III- عرض نتائج الدراسة	40
III-1 تحليل نسب السيولة	40

III- 2 تحليل نسب الربحية	45
*خلاصة الفصل	47
الخاتمة العامة	48

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تحليل نسب الرصيد النقدي	41
02	تحليل نسب الاحتياطي القانوني	42
03	تحليل نسبة السيولة القانونية	44
04	تحليل نسبة التوظيف	45
05	تحليل نسب العائد على الموجودات (الأصول)ROA	46
06	العائد على حقوق الملكية ROE	47

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج العائد على حقوق الملكية	14
02	الأسلوب التجميعي للأموال	27
03	أسلوب تخصيص الأموال حسب مصدرها	30

المختصر	التسمية الإنجليزية	التسمية العربية
REO	The Return on Equity Model	العائد على حقوق الملكية
ROA	The Return on Assets	العائد على الأصول
AU	Assets Utilisation	منفعة الأصول
PM	Profit Margain	هامش الربح
EM	Equity Multiplier	معامل الرفع المالي

المقدمة العامة

تمثل البنوك عصب النشاط الاقتصادي فمن خلال الاموال المودعة لديه يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات, كما تلعب دور الوساطة المالية بين اصحاب العجز والفائض في الموارد المالية, وتسعى كذلك الى اعلى عائد ممكن وبالمقابل مواجهة اخطار محتملة تعمل على التقليل منها.

يحضى تقييم الاداء بأهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار و افلاس العديد من المؤسسات المالية, ويعتبر تقييم الاداء عملية ضرورية وملحة لجميع البنوك ومن بين اهم المعايير والمؤشرات لقياس ادائها مؤشر السيولة والربحية, حيث يعد استخدام نسب السيولة والربحية من الادوات المهمة التي يمكن من خلالها تقييم اداء البنوك للوصول الى افضل طرق ممكنة للأداء لان الارقام المجردة في القيم المالية لا تعكس بشكل واضح حقيقة المركز المالي لذا فان الامر يستلزم الارقام ونسب السيولة والربحية للكشف عن العلاقة المهمة الموجودة في هذه القوائم .

ومن هذا المنطق يمكن طرح الاشكالية التالية:

-كيف يتم تقييم الاداء عن طريق مؤشرات السيولة والربحية في البنوك التجارية؟

ومنه نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

* ماهي الخطوات المتبعة لتقييم الاداء عن طريق هذين المؤشرين؟
* كيف تتم عملية التقييم عن طريقهما؟
* لماذا استخدم البنكين هذين المؤشرين لتقييم ادائهما؟

1-فرضيات الدراسة :

* توفير السيولة من اهم وظائف البنوك التجارية.
* تعد الربحية هدف اساسي للمصارف التجارية.

2- أسباب اختيار الموضوع :

* الرغبة الشخصية في البحث عن الموضوع.
* الرغبة في التعرف على القطاع البنكي.

3- أهمية الدراسة :

* التعرف على مؤشرات تقييم الاداء للبنوك.

* المقارنة بين البنوك وتحليل النتائج.

4- أهداف الدراسة :

* قياس الاداء المالي بالاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية.

* المقارنة بين الاداء المالي للبنوك باستخدام مؤشرات السيولة والربحية.

5- صعوبات الدراسة :

* صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة بالبنوك وذلك نظرا للوضع الراهن المتمثل في جائحة الكورونا.

6- هيكل الدراسة : قمنا بتقسيم البحث الى فصلين:

الفصل الأول الذي اشتمل على الاطار النظري للدراسة –مفاهيم اساسية- والذي ينقسم الى 04 أقسام :القسم الأول "**تقييم الاداء للبنوك التجارية**" اذ تناولنا فيه مفاهيم عامة حول تقييم الاداء واهميته واهم اهدافه والمراحل التي يمر بها ,أما القسم الثاني تطرقنا فيه إلى "**السيولة–الربحية**" والذي تناولنا فيه تعريف كل منهما واهم ادوات قياسهما, اما القسم الثالث فكان حول "**التعارض والتوفيق بين السيولة والربحية في البنك**" والقسم الرابع "**الدراسات السابقة**" الذي يتمحور حول بعض الدراسات السابقة ومقارنتها بدراستنا الحالية.

أما الفصل الثاني فقد قسمناه الى قسمين: القسم الاول كان عنوانه "**الطريقة والادوات المستخدمة في الدراسة**" والتي قدمنا فيه المؤشرات التي تم استخدامها في الدراسة اما القسم الثاني تم فيه تحليل النتائج والمقارنة بين البنوك من حيث الاداء, وعرضنا مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها, أما في الخاتمة فعرضنا مجموعة من الاقتراحات و افاق الدراسة.

الفصل الاول

الاطار النظري للدراسة

تمهيد:

يعتبر الأداء مفهوما شاملا وهاما بالنسبة لجميع المنظمات,إذ يمثل الهدف الاساسي الذي يسعى كل مسير مهما كان مستواه التنظيمي الى تحسينه لكونه يعكس مستوى النجاح او التوفيق الذي حققته او تسعى المنظمة الى تحقيقه ,وباعتبار ان البنوك تمثل قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني وتؤدي دورا رئيسيا في دعمه وتطويره ووسيطا أكثر امانا بين المدخرين والمستثمرين من حيث ايداع الاموال واعادة استثمارها فان تقييم ادائها يعتبر ضرورة ملحة لما له من اهمية بالغة في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للبنك والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الاهداف المخططة له وذلك لتحسين وتطوير اداء البنوك بما يضمن استمرارها قوية وقادرة على مواجهة المنافسة ويبقيها جاهزة لتستوعب الامكانيات والتطورات التقنية والتكنولوجية ,والمصارف التجارية تهدف بدرجة اولى الى تعظيم برحيتها شانها شان اي منشاة اعمال يهدف ملاكها الى تعظيم ثرواتهم وزيادة القيمة السوقية لأسهمهم وتلجا المصارف التجارية الى تحقيق تلك الاهداف من خلال زيادة الايرادات الى اقصى حد ممكن أوتخفيض التكاليف إلى ادنى حد ممكن ,ويحضى موضوع السيولة المصرفية وخاصة في الآونة الاخيرة اهتمام عامة الناس وسبب اتجاه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بسن قوانين وضوابط تحكم عمل المصارف راجع الى اهمية هذا القطاع الاقتصادي للعالم واي خلل سيكون له تأثير كبير على الدولية العامة.

حيث سيتم في هذا الفصل اعطاء صورة على تقييم الاداء والسيولة والربحية وفي الاخير سنتناول الدراسات التي تم انجازها سابقا حيث قسمنا الفصل إلى:

I. تقييم الاداء للبنوك التجارية.

II. مفاهيم اساسية حول السيولة والربحية.

III. التعارض والتوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري.

IV. الدراسات السابقة.

I.مفهوم تقييم الاداء للبنوك التجارية

I-1مفهوم تقييم الاداء: لقد اختلفت تعاريف حول تقييم الاداء بين الباحثين ومن بين تعريفها ما يلي:

لقد عرف على أنه" التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء ، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه المسارات الأنشطة بالمؤسسة بما يحقق الأهداف المرجوة منها"[1]

كما أن تقييم الأداء هو " جميع العمليات و الدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة و كفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف و المتحقق من الأهداف ، بالاستناد إلى مقاييس و معايير معينة كما نظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء على أنها تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة العملية الإدارية حيث تبدأ العملية الإدارية عادة و بغض النظر عن المستوى الذي تمارس عليه أو التنظيم الاقتصادي للمجتمع بتحديد الأهداف المرجو تحقيقها نتيجة استغلال الموارد المتاحة للموارد للوحدة الإدارية[2] ،ثم توضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعة و يتم إجراء تنظيم للوحدة الإدارية ومواردها لتنفيذ الخطة الموضوعة و يصطحب تنفيذ خطة عملية الرقابة على التنفيذ بهدف تحديد انحرافات النتائج الفعلية عما حددته الخطة و الأهداف من نتائج متوقعة، وتقود عملية الرقابة على التنفيذ إلى المرحلة الأخيرة في هذا التسلسل للعملية الإدارية وهي مرحلة تقييم الأداء. [3]

[1]تميسة سهام تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008-2012 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر جامعة قاصدي ورقلة الجزائر ص3

[2]نور الدين بن عمارة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر الجزائر وحدة ورقلة 2009 2005) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر، ص14.1

[3]د تميسة سهام مرجع سبق ذكره ص 4

و منها نستنتج أن تقييم الأداء هو مجموعة من الاجراءات تمكننا من الحكم على النتائج المتوصل إليها و مدى تطابقها مع الأهداف المسطرة سابقا .

I 2-أهمية وأهداف تقييم الأداء

*** أولا : أهمية تقييم الأداء:**

تحظى عملية تقييم الأداء في المنظمات بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة، يمكن إبرازها في كالآتي:

أ- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها، لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها .ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المنظمة حيث يساعد ذلك المستويات الإدارية المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء، إذ يركز المديرون على الانحرافات المكتشفة وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى.[1]

ب- ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنظمة لمواردها المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل وهل للمنظمة طموح لتحقيق ما هو أعلى وأكثر اتساعا، ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة

ت- يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المنظمة المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد وغير ذلك لتحقيق الوفورات الاقتصادية، وتجنب الهدر والضياع الاقتصادي والإسراف المالي .

ث- يعد تقييم الأداء أساسا جوهريا لعمليات التطوير الإداري فهو يتناول جوانب عديدة متشابكة منها ما يتصل بالمنظمة وإجراءات العمل، ومنها ما يتصل بالعاملين أنفسهم حيث تسهم عملية تقييم الأداء في توفير معلومات

[1] نادية مسعودي مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير و تقييم أداء البنوك التجارية ، أطروحة مقدمة لنيل في قياس شهادة الدكتوراء جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ص 24-25

مهمة عن مستوى أداء العاملين، وتساعد في تحديد الأساس الواقعي الذي يجب أن تبدأ منه جهود التطوير كما تساهم عملية تقييم الأداء في الكشف عن القدرات والطاقات الكامنة لدى العاملين، ويمكن أن يكون مدخلا لإعادة تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات والأفراد. جيوفر تقييم الأداء مقياسا لمدى نجاح المنظمة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، إن ، النجاح ح- مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة، وبالتالي فهو أشمل من أي منهما، وفي كلتا الحالتين تستطيع المنظمة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل .

خ-يعد تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية، فضلا عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج المنظمة ديؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفوءة ووضعها في المواقع الأكثر إنتاجية، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير من أجل النهوض بأدائها إلى مستوى الأداء الطموح والاستغناء عن العناصر غير الكفوءة .

*** ثانيا : أهداف تقييم الأداء:**

تحقق عملية تقييم الأداء بصفة عامة جملة من الأهداف يمكن التعرف على بعض منها في النقاط التالية :

ا-تحسين الأداء والإنتاجية، والإنتاجية هدف أساسي لكل منظمة فهي هدف أخير تسعى إليه المنظمات مرورا على أهداف أولية ثم وسيطة، ولهذا فإن تقييم الأداء المؤسسي للمنظمة هو هدف أولي لهدف وسيط، هو تحسين الأداء لزيادة الإنتاجية

ب- معرفة مدى مساهمة العاملين في تحقيق أهداف المنظمة من خلال تقييم أداء العاملين وربطه بتقييم أداء المنظمة، مثال ذلك زيادة الربحية بنسبة % 10 عن العام الماضي، هل قام رجال البيع بمجهود في كسب ثقة زبائن جدد تؤدي لزيادة الإيرادات ومن ثم زيادة الربحية تتشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنظمة، ومن ثم يمكن رسم الاستراتيجيات والأهداف المستقبلية بوضوح بعد تحليل البيئة (الداخلية و الخارجية) من خلال بعض أساليب التحليل مثل (S.W.O.T Analysis).

ث- هدف تقييم الأداء المؤسسي هو التغذية العكسية للمنظمات الفرعية أي إدارات المنظمة والنظام ككل للرقابة الوقائية

ج-تقييم الأداء على مستوى المنظمة مرآة للإدارة العليا :تعكس أداء الإدارات والفروع وبالتالي تمكنها من رسم التوجهات والسياسات مثل الترقيات أو زيادة الرواتب أو إدخال تكنولوجيا جديدة.

ح- تقييم الأداء المؤسسي يعكس للدولة أداء القطاع التي تعمل فيه المنظمات.

خ- التقيم الذاتي للمنظمات :فتقييم الأداء على مستوى المنظمات يمكنها من معرفة نقاط الضعف التقويتها ونقاط القوة لتطويرها والحفاظ عليها. دتوحيد سلوك العاملين تجاه الهدف الموحد :والذي يرتبط باستراتيجية المنظمة العامة

ذ- زيادة القيمة المضافة والكفاءة والفعالية التنظيمية، حيث أن القيمة المضافة تعبر عن نانج طرح المدخلات من المخرجات، والكفاءة هي المخرجات الفعلية التي تم إحرازها منسوبة إلى المخرجات القياسية المتوقعة، والفعالية هي درجة تحقيق الأهداف التنظيمية

ر- يهدف نظام تقيم الأداء تقريب النتائج من التوقعات والتنبؤ بالأخطاء قبل وقوعها باستخدام مؤشرات أداء كمحطات إنذار مبكر عند حدوث انحراف. از نظام معلوماتي يتعامل بالمعرفة بعد تداولها من خلال مقارنات ونتائج وتحليل.

I-3 مراحل عملية تقييم الأداء:

يمكن حصر مراحل عملية التقييم في خمسة مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض:

1- جمع المعلومات الضرورية :حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية نشاط المؤسسة

2-تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب والمعايير والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير نسب من الموثوقية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية

3- إجراء عملية التقييم : باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه[1].

4- اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم : إن نشاط المؤسسة يركز على ضمان أهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت قد حصرت جميعها وبتحديد أسبابها، فان الحلول لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت ووضعت خطط للسير الأحسن في المستقبل.

5-تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات : إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات

[1] سفيان بريم تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد و المخاطرة ، دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك الوطنية 2009-2014 ، مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ص5

التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات التي تمخضت عن عملية التقييم الاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والمراقبة[1].

تمهيد :

تعتبر البنوك التجارية من أهم مكونات الجهاز البنكي باعتبارها من أهم مصادر تمويل القطاعات الاقتصادية ، نظرا للدور الذي تلعبه من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام و الاستثمار المناسب ، وهنالك عوامل كثيرة تؤثر على الموازنة بين السيولة و الربحية في البنوك وفعاليتها . سنتعرض الى تطور فكرة السيولة، مختلف تعاريفها، أهم ومكوناتها، أقسامها وكيفية ادارتها و أيضا إلى مفهوم الربحية و مقاييسها و مصادر تحقيقها في البنك التجاري و في الأخير التوفيق بينهما في البنك التجاري.[2]

– مفاهيم أساسية حول السيولة و الربحية .

أولا : السيولة :

1– مفهوم السيولة liquidityl

تعني السيولة في معناها المطلق النقدية (cash money) أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل بأصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة و بعبارة أخرى السيولة فهي قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري و ذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقدي سائل و بسرعة و بدون خسارة في القيمة

2– قياس السيولة :

[1] بريم سفيان ، مرجع سبق ذكره ص6

[2] الأستاذ حدوش شروق ،إدارة مخاطر السيولة: ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2019-2021 ص 9

تعتمد المؤسسات المالية و المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة فيها, وما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية لهذا الغرض نجد عدد من المعدلات الهامة التي يسترشد بها البنك في معرفة حالة السيولة عنده , و يتبين ما إذا كانت نسبتها ملائمة أو غير ذلك ليعمل على تعديلها بما يحقق الكفاءة في نشاطها و من أهم هذه المعدلات ما يلي:

أ- نسبة الرصيد النقدي (نسبة السيولة القانونية) :و تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ,و لدى البنك المركزي و لدى المصارف الأخرى و أية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية و المسكوكات الذهبية الموجودة في البنك ، على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف و الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة نسبة الرصيد النقدي (= السائلة الأرصدة المركزي البنك لدى النقد الصندوق في النقد/) حكمها في ما ودائع) بنسبة الاحتياطي القانوني(نسبة السيولة الاحتياطية) : و تمثل هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة الموجودة في البنك على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه و يمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية: نسبة الاحتياطي القانوني= (المركزي البنك لدى النقد)/ (حكمها في ما و الودائع) .[1]

ومن خلال هذه المعادلة يمكن التوصل الى انه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية.

تنص التشريعات الحديثة على إلزام المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي.

- الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى:

[1] الأستاذ حدوش شروق،مرجع سابق،ص753

و هي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون ، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو ازدت علاقاتها الصرفية مع المصارف الما رسلة داخل البلد وخارجها.

– الصكوك تحت التحصيل:

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى، والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الآن .

– الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المارسلين في خارج البلد ،بما لا يزيد على نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد ، من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة و التزاماتها الأخرى. وتنقسم الاحتياطيات الأولية من حيث مشروطتيها القانونية إلى نوعين ، هما:

أ– الاحتياطيات القانونية

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي ، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطيات الأولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق ، وودائع لدى البنك المركزي).

شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطيات الثانوية ، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة. و للاحتياطيات القانونية فوائد ،أهمها إنها تعد عاملا واقيا لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة مركزه التنافسي ، وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، كما إنها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معينة ، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الأخير للاقتراض.

تنسبة السيولة القانونية:تمثل هذه النسبة مدى قدرة الاحتياطات الأولية و الاحتياطات الثانوية على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف و حالات المصرف, و تعتبر من أهم المؤشرات في مجال تقييم إدارة السيولة. و يمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية: نسبة السيولة القانونية (الثانوية الاحتياطات الأولية الاحتياطات)/ (الودائع وما في حكمها) كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة .

نسبة التوظيف (نسبة السيولة العامة) : و تعني قدرة المصرف على تحصيل القروض و السلفيات لدى العملاء وفق تاريخ استحقاقها و بدون خسارة في القيمة مع ملاءة تحصيل هذه القروض و منح القروض و سلفيات جديدة و بالتالي يستلزم على البنك دراسة و تحليل موقف العملاء و استبعاد ما يتضح عدم قدرته على سداد القرض من نسبة السيولة العامة و هذا من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء , و مراقبة عمليات السحب و الإيداع و ذلك للتعرف على أسلوب استخدام القرض من نسبة السيولة العامة و هذا من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء و يمكن حساب هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية: نسبة السيولة العامة (السلفيات و القروض) / (حكمها في ما و الودائع) كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين أي انخفاض السيولة.[1]

3- مكونات السيولة :

يمكن تقسيم السيولة المصرفية إلى جزئين رئيسين:

3-1 الاحتياطيات الأولية: هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائدا ، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات ، هي:

[1] رؤوف أحمد ، المحاسب القانوني الدكتور نضال جامعة بغداد – المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية : دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي ص 304-305

النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:

ويشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات.

– الودائع النقدية لدى البنك المركزي:

كما وتعاني الاحتياطيات القانونية من سلبيات أهمها أنا تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات ، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته ، وكأن هذه الاحتياطيات نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها ، فكلما انخفضت هذه الاحتياطيات زدت قابلية المصرف على الاقراض و الاستثمار، وبالتالي زادت ربحيته.

إن وجود جزء من الاحتياطيات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة) أموال شبه نقدية (له غرضان هما :[1]

الأول مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض الاحتياطيات القانونية . والثاني تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام ، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة ، وتكون لفترات قصيرة الأجل ، كما في حوالات الخزينة ، وطويلة الأجل ، كما في السندات ، وهي تمثل دينا على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها .

ب– الاحتياطات العامة:

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية ، و إنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضا آخر وفقا لسياسته المصرفية

2–3 الاحتياطيات الثانويةا:

[1] الدكتور نضال رؤوف أحمد جامعة بغداد، مرجع سبق ذكره ، ص 305–306.

الاحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائدا ، وتشتمل على الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصومة ، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة ، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة ، منها إنها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية ، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف ، وكذلك تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف

والاحتياطيات الثانوية تتكون من جزئيين ، الأول محدد قانونا ، ويسمى بالاحتياطيات القانونية ، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة ، ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة ، أما الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية ، فيكون محددا بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته ، أي إنها تعتبر بمثابة إدخار يستخدم عند الحاجة إليه ، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية ، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إن المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال ، تسعى إلى زيادة أرباحها ، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية ،أي إنها يمكن أن تستخدم جزءا من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل ، كشراء الأوراق المالية ، و الأوراق التجارية التي هي إضافة إلى إنها مربحة ، فإنها تتمتع بسيولة عالية ، وهذه هي الاحتياطيات الثانوية.

4- أهداف السيولة :

تتمثل أهداف السيولة فيما يلي: أ-إن السيولة في البنوك التجارية تهدف إلى مواجهة إبرام الذمم في تاريخ استحقاقها مما له الأثر الكبير في دعم ثقة المودعين و الدائنين. بتعتبر مؤشر إيجابي في الكثير من الأحيان إذا تمت إدارتها بشكل جيد لكل من الإدارة أو المودعين وحتى البنوك المحلية

وهناك أهداف أخرى للسيولة في البنوك التجارية و هي:

تتحمي الأصول من البيع الاضطراري عند الحاجة لان ذلك يعرض في البنك لمخاطر كبيرة على المدى الطويل

ث- التأكد من مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.[1]

ج- تجنب البنك من اللجوء للبنوك الأخرى أو لبنك المركزي للإقراض بشروط قد تكون أحيانا صعبة أو حتى مجحفة.

* **ثانيا : الربحية :**

مفهوم الربحية : يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة و الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ، و الربحية تعتبر هدفا للمنشأة و مقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية " تقاس الربحية إما خلال العلاقة بين الأرباح و الاستثمار الذي ساهم في تحقيقها ، علما أن مقصود بالاستثمارات هو القيمة الموجودات أو حقوق الملكية .

و تعمل المصاريف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما :[2]

أ- قرار الاستثمار : وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام المصاريف التجارية للموارد المتاحة لها اقتناء مختلف أنواع موجوداتها ، و يظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للمواد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، و دون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين المصارف التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة .

[1] طابي إيمان : الموازنة بين السيولة و الربحية في البنك التجاري – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA-، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال شهادة الماستر ص17

[2] د. مقيم صبري ،مجلة الحقيقة العدد 31 : ، محدد الربحية في البنوك التجارية ، جامعة سكيكدة ، ص382

ب- قرار التمويل : و هي المتعلقة بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف التجارية لتمويل الاستثمار في مجهوداتها ، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائع ، وحقوق مالكين ، وديون ، بشكل يمكن أصحاب المشروع الحصول على أكبر عائد ممكن ، ويمكننا القول بأن الربحية هي هدف استراتيجي يمكن المصاريف من النمو و الاستمرارية وذلك لأن الخسائر و عدم القدرة على تحقيق الربح ستؤدي إلى تأكل حقوق الملاك و بالتالي إلى التصفية.

2-معايير الربحيةا :

أ- معيار الربحية باستخدام مؤشر العائد على الأصول (ROA) : في البنوك التجارية هو صافي الدخل السنة مقسوما على إجمالي الأصول، حيث يشمل هذا المعدل كافة الأصول التي تمتلكها البنوك التجارية (ROA) و مدى قدرتها على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة ، أي يستند هذا المعدل في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات و الموجودات التي ساهمت في تحقيقه ، بصورة أخرى يقيس قدرة البنوك التجارية على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها (أصولها) في نشاطها الأساسي، و يعبر عن معدل العائد على اجمالي الموجودات بالعلاقة التالية : معدل العائد على اجمالي الموجودات (ROA) = صافي الربح بعد الضرائب على اجمالي الأصول .[1]

ب- معيار الربحية باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) : يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك وفق نموذج"Dupont" إذ يوضح هذا النموذج شرح و توضيح العلاقة بين

[1] مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية مجلد 6 . عدد 1.2020 ص 493 موقع المجلة :313/

www.asjp.cerist.dz/en/presentation / Revenue

العائد على الأصول (ROA) و العائد على حقوق الملكية (ROE) حيث الفرق بين الاثنين يظهر من استخدام الرافعة المالية ، و ذلك من خلال ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية(EM) أو ما يسمى بالرافعة المالية (EM) *(ROA)=(ROE).

ويمكن تلخيص نموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل التالي : الشكل رقم 01:نموذج العائد على حقوق الملكية.

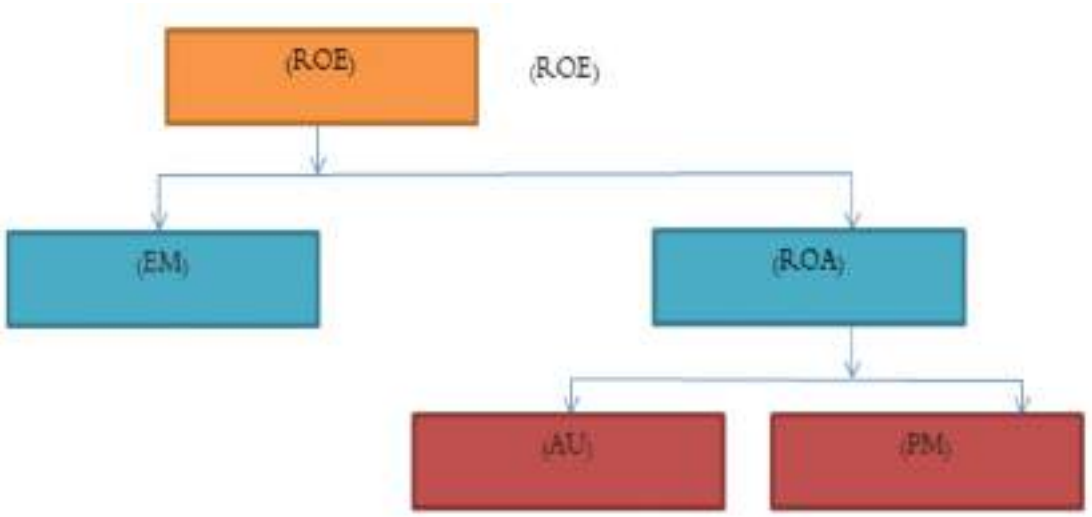

3- مصادر الأرباح للبنوك التجارية : من الاستثمارات المستحصلة (الأرباح الرأسمالية) تتكون مصادر الأرباح من الفوائد المستحصلة من القروض والفوائد وأجور و الخدمات المختلفة ، و سنتناول هذه المصادر بالتفصيل كآتي: [1]

[1] رقاقدة نبيلة : دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر قاصدي مرباح ورقلة ص 5- 6.

* **الفوائد على القروض** : حيث تمثل القروض و السلفيات من أهم عناصر الايرادات للبنوك التجارية حيث تتأثر عملية منح البنوك التجارية بازدياد الطلب عليها من جهة و سياسة ترويج القروض من جهة أخرى ، فكلما زاد الطلب على القروض و تمكن البنك من استفاءها كلما زادت أرباحه كما أن تنوع الخدمات البنكية للعلاء يساهم في زيادة حجم القروض ، حيث أن حجم ايرادات يقدر بأسعار الفائدة على الاقراض ، و الذي يتأثر بدوره بمجموعة من العوامل :

أ–القابلية الافتراضية للمصارف : حيث توجد علاقة قوية بين أسعار الفائدة و بين الاحتياطات النقدية القابلة للاستثمار فكلما زادت هذه الاحتياطات قل سعر الفائدة و العكس صحيح على افتراض ثبات الأشياء الأخرى.

ب– درجة المخاطر الافتراضية : حيث توجد علاقة عكسية واضحة بين درجة المخاطر كلما زادت المخاطر على القروض المقدمة للعملاء و أسعار الفائدة عليها ، فكلما زادت أسعار الفائدة المفروضة على القروض بغرض تغطية الخسائر المتوقعة بسبب ذلك من جهة و تغطية المصاريف من جهة أخرى.

ت– التوثيق : كلما زادت الضمانات التي توثق القروض، تساهل المصرف في شروطه التي يفرضها على القروض و منها سعر الفائدة ، و العكس صحيح.

ث– الآجل : حيث توجد علاقة طردية بين أجال استحقاق القروض و سعر الفائدة عليها ، فكلما زادت مدة الاستحقاق القروض زاد سعر الفائدة المفروضة عليها.

ج– حجم المقترض و حجم القرض : فكلما زاد حجم القرض أو المقترض انخفض سعر الفائدة ، بسبب توفر الموارد المالية لدى هؤلاء المقترضين لتغطية حجم قروضهم .

ح– تكلفة الافتراض : حيث توجد علاقة عكسية بين تكاليف الافتراض و المتمثلة في مختلف التكاليف التالية : نفقات التعرف على المركز المالي للعميل و التعرف على قدرته على التسديد و بين أسعار الفائدة عليها ، فكلما

ارتفعت التكاليف ازدادت أسعار الفائدة بهدف تغطية تلك التكاليف. خ- المنافسة : فكلما ازدادت المنافسة بين البنوك التجارية ، كلما انخفضت أسعار الفائدة على القروض .

* **الفوائد و الأرباح الرأسمالية من الاستثمارات:** حيث تختلف السياسات المصرفية للاستثمار في الأوراق التجارية عن تلك المتبعة في تقديم القروض للأفراد و المؤسسات، حيث تتخذ البنوك للاستثمارات في الأوراق المالية كبديل للنقود، فبدلا من أن تحتفظ البنوك بأرصدة نقدية كبيرة في خزائنها لمواجهة متطلبات السيولة تعتمد إلى استثمارها في أوراق مالية يحقق إليها عوائد ، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى نقدية بصورة أسرع عندما يقتضي الأمر ذلك ، مما يجعل هذا الاستثمار يستهدف تحقيق الربحية و السيولة .

أجور الخدمات المصرفية المختلفة :

تقدم البنوك التجارية العديد من الخدمات لعملائها و التي تحصل لقاءها على مجموعة من الفوائد أو العمولات الأجور ، حيث توجد العديد من الأجور نذكر منها :

أ- أجور خدمات الأمانة و الوصاية : مثل خدمات استثمار الأموال لصالح الغير و تنفيذ وصايا المتوفين و جباية انجاز الممتلكات لصالح الغير وصرف الأموال المعنية لصالح الغير .. الخ

ب- أجور خدمات متعلقة بالاقراض : مثل أجور استعلام عن المركز الائتماني ، و كشوف الممتلكات و العقارات ، و أجور الرهن ، و أجور المفروضة على تحديد القروض أو تمديدها ، و أجور الخصم للأوراق . تحمولات اصدار خطابات الضمان : وهو ما تتلقاه البنوك مقابل اصدار خطابات المحلية و الخارجية لحساب أشخاص طبيعيين و أشخاص اعتيادي.

العملات المستوفاة من جباية المصالح العامة : مثل التلفون و الماء و الكهرباء و بيع وثائق التأمين لمصالح منشآت التأمين و جباية ايجارات مشاريع الاسكان الحكومية. ث- عملات لقاء تحويل الأموال داخل و خارج البلاد : و

ذلك مقابل استلام مبالغها نقدا أو تحويلها من حسابات الابداع للزبائن مثل شبكات المسافرين ، و حولان الداخلية و الخارجية .

ج- أجور خدمات الابداع و السحب : مثل أجور الصكوك، المصحوبة لصالح الزبون و المودعة في المصرف ، غير أن الودائع الصرفية لا تحقق أية ايرادات للبنك بل قد لا تغطي التكاليف التي تحملها البنك مثل الودائع التجاري نتيجة تكرر عمليات الابداع و السحب عليها .

4-محددات ربحية البنوك التجارية:[1]

تواجه البنوك التجارية في سبيل تحقيقها لأهدافها المتعلقة بتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي يتفاوت تأثيرها على هذه الربحية ، سواء كانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة أو داخلية .

تتعلق بالبنوك نفسها، وقد تم فيما يلي استعراض هذه العوامل:

*** أولا : العوامل الخارجية :**

تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية بما يلي :

أ- الظروف الاقتصادية والسياسية: تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية الاقتصادية للدول ، و هناك العديد من الظروف الاقتصادية و السياسية التي مرت بها الجزائر ، حيث عانت الجزائر سابقا من سنوات حصار عديدة، شهدت أوضاعا سياسية واقتصادية غير مستقرة تأثرت خلالها المصارف التجارية، حيث استهدفت أعمال المصارف، فتعطلت عمليات نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف، وتقلبات أسعار الصرف الناتج عن تلاعب العملة وشركات الصرافة، كل ذلك انعكس سلبا على إجمالي موجودات ومطالبي البنوك التجارية، وإدارة تلك الموجودات والمطلوبات، مما كان له تأثير واضح فيما يتعلق بتوزيع الموارد المالية المختلفة لتلك المصارف وبالتالي التأثير في ربحيتها.

[1] رقاقدة نبيلة : مرجع سبق ذكره ص 10-11-

ب. التشريعات القانونية والضوابط المصرفية :تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء البنوك التجارية بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض البنوك، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر اكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها.

ت– السياسة النقدية :تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير في سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة ومجهوداتها ومطالبيها، وبالتالي فان ذلك يكون تأثير في ربحيتها، وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة، يستخدمها البنك المركزي تهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي، وبالتالي إحكام سيطرته على عرض النقد من اجل الوصول للأهداف النهائية المتوخاة، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي من حيث أنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشيا مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد، إذ تعمل البنوك المركزية على تخفيض الفوائد على القروض وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار وأحيانا ويهدف ضبط الائتمان المصرفي كانت البنوك المركزية تعمل على رفع سعر إعادة الخصم ورفع متطلبات الاحتياطي القانوني لأجل الحد من التوسع في التسهيلات الائتمانية مما يحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان وبالتالي الحد من إمكانية تحقيق أرباح مرتفعة.

ث– الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي :تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية البنوك التجارية، حيث تتأثر الحصة السوقية للبنوك التجارية من الودائع والقروض نتيجة تعامل بعض العملاء مع البنوك الإسلامية دون البنوك التربوية، مما يؤثر في ربحية البنوك التجارية، كما إن قوة الجهاز البنكي ومتانته، وتوفر القناعة الكافية

لدي الجمهور بهذه القوة سيوف يؤدي إلى زيادة تعاملهم مع هذه البنوك وكذلك زيادة ثقتهم بالتعامل معها، مما قد ينعكس بدوره على ربحية هذه البنوك .كما إن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدي بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع البنوك بشكل عام وخاصة في مجال التحايل دون سداد ما عليهم من قروض، وهذا النوع من التحايل تزخر به معاملات البنوك التجارية ويظهر ذلك جليا من خلال ارتفاع حجم مخصص الديون في تحصيلها والديون المعدومة .

ج– المنافسة :تؤثر المنافسة بين البنوك التجارية في ربحيتها، وذلك بسبب محدودية الموارد المتاحة لهذه البنوك، واضطرارها نتيجة لذلك إلى دفع معدلات فائدة عالية للحصول على هذه الموارد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض هامش العوائد، وبالتالي التأثير في صافي الأرباح ومعدلات الربحية.

ح– أسعار الفائدة :تزداد ربحية البنوك التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعني أن الربحية تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، وتلعب أسعار الفائدة دورا فاعلا في التأثير في استثمارات البنوك.

***ثانيا: العوامل الداخلية:**

أ– أرباح أو (خسارة الأوراق المالية :

تؤثر الأرباح (أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع(أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية البنك، ومن المعروف إن هدف البنوك التجارية من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية.

ب– إدارة البنك :تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى قدرة إدارة البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطرة، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، فقدرة إدارة البنك على إدارة هيكلها المالي بشقيه) إدارة الموارد – إدارة الاستخدامات (يعكس مدى نجاحها في

تحقيق أهداف البنك، ففي حال تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد البنك في

موجودات ذات عوائد مجزية أخذة بعين الاعتبار محاولة تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعي فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه البنوك وتعظيم ثروة مالكيها، وربحية البنوك التجارية ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تتخذها إدارات تلك البنوك، فالإدارة الرشيدة هي التي تتخذ القرارات التي تملكها من تعظيم ربحية تلك البنوك من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.

ت حجم البنك يقاس حجم البنك عادة بمقدار ما يملكه البنك من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية، فكبر حجم البنك (مقاسا بالموجودات) يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيرا في البنوك الصغيرة وذلك بالمقارنة مع البنوك الكبيرة، ولكن نلاحظ أن حجم الودائع في البنوك الكبيرة يكون اكبر من البنوك الصغيرة (بمعني أن درجة الرافعة المالية اكبر) الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، كما أن زيادة حجم موجودات البنوك التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، فمن المتوقع دائما أن زيادة موجودات البنك سوف تؤدي إلى زيادة ربحيتها، وفي حال قياس حجم البنوك بما يملكه من حقوق ملكية رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح الغير موزعة (نجد أن البنوك التي تملك حقوق ملكية كبيرة، تكون الأموال المتاحة لديها اكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة جمهور المتعاملين معها، مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها وبالتالي زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية.

ث– هيكل الودائع :تركز البنوك التجارية على جذب ودائع التوفير و لأجل، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك البنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، وذلك في سبيل تحقيق ربحية اكبر. كما تؤثر تكلفة الودائع أيضا على ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في

سبيل حصوله على الأموال، فنلاحظ أن تكلفة الودائع لأجل تزيد عن تكلفة الودائع الجارية تحت الطلب وودائع التوفير، وتسعي البنوك التجارية عادة إلى تخفيض قيمة الفوائد المدفوعة على هذه الودائع إلى أقصي حد ممكن لتزيد من ربحيتها.

ج- توظيف الموارد :توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية كونهما يعدان أهم مجالات الاستثمار للبنك التجاري، إذ إنه بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية البنك التجاري، حيث إن الدخل المتولد

عنها يعدان المصدر الأساسي لإيرادات البنك وبالذات الدخل المتولد من القرض، وتؤثر نسبة الموارد المستثمرة في الموجودات المدرة للدخل على ربحية البنك التجاري، حيث تزداد ربحيتها بازدياد هذه النسبة، ويعد قرار إدارة البنك في توظيف موارده في القروض والاستثمارات المالية من القرارات التي تعتمد على عدة عوامل أهمها حاجة البنك للسيولة ومدى توفر فرص استثمارية جيدة مدرة للدخل.

ح- أرباح أو خسائر) القرض :تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنوك بشكل كبير على ربحية تلك البنوك، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان، حيث تعد القروض من النشاطات الأساسية للبنوك التجارية وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول البنوك دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في قروض من خلال الرقابة على نسبة الائتمان لديها، إذ أن عمليات الائتمان تؤثر بصورة سلبية في ربحية البنوك عندما يفقد المقترض قدرته على سداد القروض، ويعد التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة وبعيدا عن دراسة ملفات العملاء بعناية، لمعرفة مدي قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية البنوك التجارية.

خ- السيولة :تمكن السيولة البنك من تجنب الخسارة التي قد تحدث اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز البنكي على

تلبية طلبات الائتمان في أي وقت. ونظرا الأهمية السيولة للبنوك فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عند حد ادني من التزامات السائلة على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، ما قد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في موائمة بين متطلبات السيولة والربحية وفي جميع الأحوال يتطلب الأمر الموازنة بين هدفي السيولة والربحية وهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان، بمعنى أن تحقيق احدهما سيكون على حساب الآخر، فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة، وكذلك فإن الاحتفاظ بالأموال على شكل نقد أو شبه نقد يعني زيادة الإدارة المصرفية خلق توازن بين السيولة والربحية.

1 : 1- :أساليب ادارة الأصول لحل مشكلة السيولة والربحية :

تهتم ادارة الأصول بالتوفيق بين هدفين متعارضين، هما تحقيق أقصى معدل للربح والاحتفاظ بالسيولة تضمن قدرة البنك على مواجهة السحب

ويقصد بإدارة الأصول في البنوك التجارية : الكيفية التي يتم بها توزيع الموارد المالية المتاحة بين مختلف مجالات الاستثمار المتعددة، والبديلة، وتعيين الأولويات بينها، مع تحديد أوزان مختلفة لكل نوع منها. فإدارة البنك للأصول، تعتمد على مدى توفر فرص الاقتراض المربحة وقليلة الخطر، وهناك العديد من الطرق والأساليب المختلفة التي يمكن لإدارة البنك التجاري استخدامها في اتخاذ قراراتها الاستثمارية، ومن ثم إدارة أصولها بشكل فعال يمكنها من التغلب على مشكلة التعارض بين السيولة والربحية، وفيما يلي، نتعرض إلى بعض الأساليب التي يمكن إتباعها في إدارة اصول البنك.

1-1 الأسلوب التجميعي للأموال:[1]

[1] طابي ايمان ، مرجع سبق ذكره، ص 135

تتمثل الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب، في تجميع الأموال من مختلف المصادر ودائع تحت الطلب، ودائع الإدخار، رأس والاحتياطيات و الاقتراض من جهات اخرى ، ثم توظيف مختلف بنود الأصول ويمكن أن نقسم هذا الأسلوب إلى مدخلين:

الشكل رقم 02 : الأسلوب التجميعي للأموال .

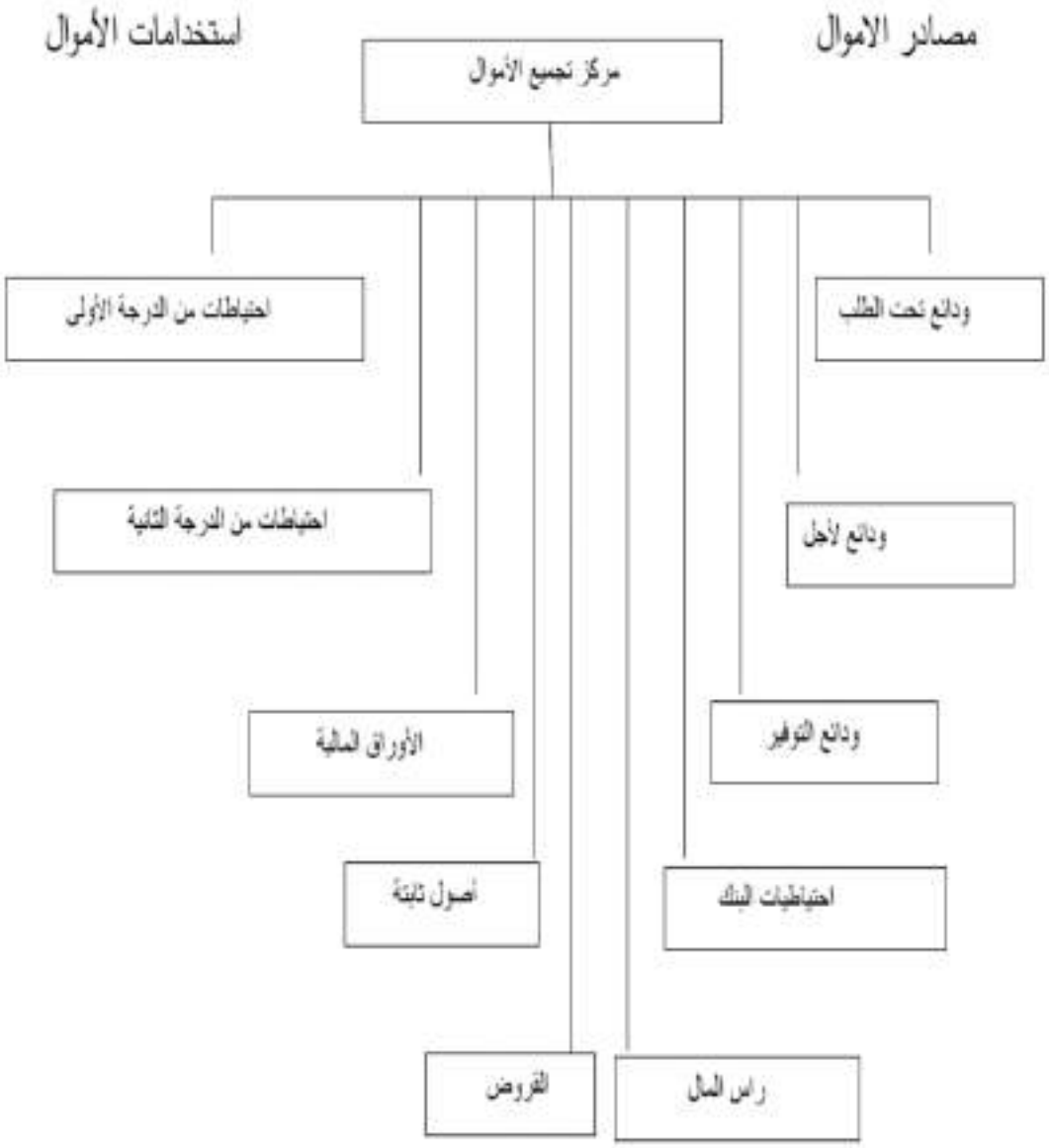

لقد وزعت أصول البنك على مجموعة من الاستخدامات يتسم بعضها بالسيولة المطلقة، ثم مجموعة أخرى تتميز بالسيولة بصفة رئيسية و الربحية بصفة ثانوية، أما المجموعة الأخيرة من الأصول، فتتميز بالربحية بصفة رئيسية وبالسيولة بصفة ثانوية، وبهذا تصنف أصول البنك التجاري تنازليا حسب درجة السيولة، أي تصاعديا لا حسب درجة الربحية.

أ–أصول تامة السيولة عديمة الربحية :

وتقتصر على الأصول النقدية التي لا تدر ربحا، وانما الهدف منها توفير السيولة للبنك، وهي تشمل النقود الموجودة بخزينة البنك، و الموجودة بالفروع ولدى المرسلين، والنقود المودعة لدى البنك المركزي ، والذهب و العملات الأجنبية، وكذلك الشيكات تحت التحصيل لحساب البنك ، وبما أن هذه الأصول لا تدر ربحا، ولذلك يحاول البنك أن لا يزيد حجمها عن الازم.

ب– الأصول شديدة السيولة، ضعيفة الربحية :

وهي الأصول غير النقدية لكنها تشبه النقود، حيث يمكن تحويلها بسرعة ودون خسارة الى نقود، وهي تتمتع بسيولة كبيرة وبعائد قليل، حيث يعتمد عليها البنك في مواجهة السحب غير المتوقع من العملاء ومسحوبات الودائع الآجلة و الودائع بإخطار، أما النقدية الزائدة فتوظف في مجال مربح قليلا أما مكونات الأصول شديدة السيولة ضعيفة الربحية فهي غير محددة بصورة دقيقة، إلا أننا نجد أن السندات وأذونا الخزانة تتميز بسيولة كبيرة، ثم نجد الأوراق التجارية المخصومة (من البنك المركزي) بالإضافة إلى الأوراق المالية قصيرة الأجل أو طويلة الأجل التي قرب موعد الوفاء بها، وكذلك القروض القابلة للاستدعاء. ت– الأصول ضعيفة السيولة شديدة الربحية :

في هذه الحالة يكون هدف البنك من الاستثمار فيها، هو تحقيق الربح ولا تحتل اعتبارات السيولة إلا المقام الثاني .وتتميز بنوع من المخاطرة، إذ أن معظم هذه الأصول من النوع طويل الأجل، ومعنى هذا ضعف الاقبال على شرائها عندما يقرر البنك بيعها، ويتعلى ذلك تضحية بجزء من الثمن، أي تحمل خسارة، وبدرجة مخاطرتها تتعلق أيضا بطول أجلها.

ومن أمثلة هذه الأصول، القروض و الأوراق المالية طويلة الأجل ما لأسهم وسندات الشركات، وكذلك الأصول الثابتة وكل أنواع الائتمان طويل الأجل والذي لم تتوسع البنوك

التجارية في التعامل فيه إلا بعد استقرار ونضوج الأسواق المالية و تزايد قيام البنوك المركزية بدور الملجأ الأخير الاقراض .

من خلال دراسة العلاقة بين السيولة والربحية توصلنا بأنهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان بمعنى أن تحقيق أحدهما سيكون على حساب الأجر فزيادة الربحية تتطلب الاستثمار في المزيد من الأموال والأصول الأقل سيولة وهذا يتعارض مع هدف السيولة و كذلك فان الاحتفاظ الأموال على شكل نقد او شبه يعني زيادة الأصول التي تحقق عوائد او التي تحقق عوائد منخفضة وهذا يتعارض مع هدف الربحية ومن هنا فإنه على الإدارة المالية في البنك خلق التوازن بين السيولة والربحية.

IV- الدراسات السابقة

الدراسات السابقة: خصصنا هذا المبحث للدراسات السابقة باللغة العربية والانجليزية ومقارنتها مع دراستنا الحالية

1- الدراسات العربية والاجنبية:

1- **دراسة د.قصاب سعدية ود.ايوب سارة:** اشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في اطار فائض السيولة والبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001-2015:

- هدفت هذه الدراسة الى تحديد اهمية التوفيق بين شرطي السيولة والربحية لدى البنوك التجارية الجزائرية بشكل عام وتحليل مؤشرات السيولة ونسب الربحية لكل من بنك البركة وسوسيتي جينرال الجزائر بصفة عامة حيث توصلت الى النتائج التالية: يتم تحقيق التوفيق بين السيولة والربحية في البنوك التجارية عن طريق عملية التخصيص وفق نظرية ادارة الموجودات والارتفاع المتواصل لفائض السيولة البنكية في الجزائر وهذا مايعكس عدم قدرة البنوك على تحقيق التوافق بين هدفي السيولة والربحية, عكست مؤشرات السيولة والربحية لكل من بنك البركة وسوسيتي جينرال وجود نسب سيولة وربحية مرتفعة طيلة فترة الدراسة, ضرورة تبني بنك الجزائر لسياسات من شانها تشجيع البنوك التجارية على التوسع في عمليات منح القروض وخاصة منح التمويل طويل ومتوسط الاجل بدل التركيز على منح القروض الاستهلاكية.[1]

[1] دراسة قصاب سعدية وايقب سارة:اشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في اطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001-2015 مقال من مجلة اقتصاديات شمال افريقيا, المجلد 16, العدد 23, السنة 2020,ص 83-96

2- **دراسة زهير محمد جميل وسوسن احمد سعيد:** تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام مؤشرات السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004:

- هدفت هذه الدراسة الى الدخول في تفاصيل التاصيل العلمي لتقييم الاداء في المصارف من خلال التعرف على النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم واستخدامها في تقييم اداء المصرف عينة البحث واظهرت نتائج تحليل مؤشرات السيولة والربحية ان هناك انخفاضا في اداء المصرف عينة البحث في العام 2003 عن ماهو في العام 2002 وبشكل كبير, وقد بدا اداء المصرف بالتحسن سنة 2004, ولذلك فعلى المصرف عينة البحث التركيز على الانشطة التي تدر عوائد مصرفية اعلى من غيرها وتقديم افضل التسهيلات المصرفية لتشجيع العملاء على الايداع لدى المصرف[1]

3- **دراسة رقاقدة نبيلة:** دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على لاربحية البنوك التجارية ,حالة بنك سوسيتي جينرال الجزائر للفترة (2004-2014):

- هدفت هذه الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية حيث توصلت الى نتائج مهمة متمثلة في ان اداء البنوك التجارية الجزائرية تتاثر بالاوضاع الاقتصادية والسياسية, توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسة بمعدلين العائد على حقوق الملكية والعائد على اجمالي الاصول وكمجموعة من الاقتراحات تطرقت الى : ضرورة قيام البنوك التجارية بتنويع استثماراتها من اجل زيادة الايرادات وتقليل المخاطر وايضا فانه يتوجب على البنوك التجارية جذب اكبر عدد ممكن من ودائع التوفير وذلك من اجل تخفيض تكلفة الودائع لديها.[2]

4- **دراسة كرومي اسية:** تقييم اداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية, دراسة تطبيقية خلال الفترة(2005-2014) :

- هدفت الدراسة الى تقييم اداء 03 بنوك تجارية تعمل بالجزائر وهي البنك الوطني الجزائري خلال فترة 2005-2012, وبنك البركة وبنك ترست خلال المدة 2007-2014 واعتمدت الدراسة في تقييمها على

---

[1] سنان زهير محمد جميل وسوسن احمد سعيد: تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية , مقال من مجلة تنمية الرافدين 85(29)2007

[2] دراسة رقاقدة نبيلة: دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية ,حالة بنك سوسيتي جينرال الجزائر للفترة (2004-2014), جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- الجزائر, 2016

التحليل بواسطة نسب الربحية ونسب السيولة ونسب ملاءة راس المال بالتطبيق على البنوك محل الدراسة, كما تم مقارنة اداء البنوك الثلاثة للفترة 2007-2012 باعتبارها الفترة التي توفرت فيها المعلومات والبيانات المالية لكافة البنوك عينة الدراسة وتظهر نتائج الدراسة انخفاض اداء البنك الوطني الجزائري كما ابدى بنك البركة كفائته العالية في استغلال الاموال الخاصة لتوليد الارباح وكذا قدرته على الوفاء بالتزاماته وذلك بتحقيقه لمعدلات مرتفعة للسيولة .[1]

5- **دراسة فريد بن ختو**: تقييم ربحية البنوك التجارية ,دراسة مقارنة لبنك البركة وبنك الشركة العامة الجزائريين خلال الفترة 2005-2015:

- تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى قدرة البنوك الاسلامية والتقليدية على استخدام مواردها لتحقيق اهدافها من خلال قياس وتحليل مؤشرات الاداء المالي وذلك خلال الفترة 2005-2015 واظهرت نتائج الدراسة ان مؤشرات العائد على الاموال الخاصة والعائد على الاصول وهامش الربح في بنك البركة افضل منها في بنك الشركة العامة في حين ان مؤشرات جودة الاصول والرافعة المالية لدى بنك الشركة العامة افضل من بنك البركة.[2]

6- **دراسة د.محمد نواف عابد**: دراسة مقارنة لتقييم الاداء المصرفي بالاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للمدة (2010-2017):

- تهدف الدراسة الى مقارنة الاداء للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين في الفترة(2010-2017) متعمدة على متوسطات مؤشرات السيولة والربحية باستخدام المنهج الوصفي والاستقرائي واظهرت النتائج عدم

[1] دراسة كرومي اسية: تقييم اداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية , دراسة تطبيقية خلال الفترة(2005-2014) مقال من مجلة البشائر الاقتصادية العدد 05 (جوان2016)

[2] دراسة فريد بن ختو: تقييم ربحية البنوك التجارية:دراسة مقارنة لبنك البركة وبنك الشركة العامة خلال الفترة 2005-205: مقال في مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية, المجلد06, العدد01, (2020)

استقرار في البيئة الاقتصادية الفلسطينية والتي اثرت على نتائج الاداء للسيولة والربحية حيث سجل اعلى مؤشرات السيولة في البنك الاسلامي العربي, اما مؤشرات الربحية فقد كانت افضل النتائج في بنك فلسطين وهذا يؤكد ان المصارف الاسلامية تحتفظ بسيولة نقدية اكثر من البنوك التجارية لعدم مقدرتها على توفير السيولة في اي وقت , وتوصي الدراسة بضرورة اعتماد مؤشرات السيولة والربحية في الحكم على المخاطرة وتحليلها من قبل المصارف لما لها من اهمية في تحديد درجات ومستويات الامان لتجنب المخاطرة.[1]

7- **دراسة مقيمح صبري**: محددات الربحية في البنوك التجارية ,دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- هدفت هذه الدراسة بشكل عام لمعالجة محددات الربحية في البنوك التجارية حيث تطرقت هذه الدراسة الى التعرف على مصادر وانواع الاموال واستخداماتها لدى البنوك التجارية وتوصلت الى عدة نتائج اهمها: ان البنك يعتمد بصفة اساسية في مصادر امواله كغيره من البنوك التجارية الاخرى على ودائع العملاء طيلة فترة الدراسة وايضا ان ودائع التوفير تشكل الجزء الاكبر من هيكل ودائع العملاء مقارنة بباقي انواع الودائع الاخرى, ويعتمد البنك بدرجة اساسية في مايخص التوظيف لمختلف مصادر امواله على اساليب الاستثمار المصرفي التقليدية .

- **8-mabwe kumbiari and Robert welb /a financial ratio nalysis of commercial bank performance in south Africa;**

- **-تحليل النسب المالية لاداء البنوك التجارية في جنوب افريقيا:**

[1] دراسة محمد نواف عابد: دراتة مقارنة لتقييم الاداء المصرفي بالاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين , مقال من مجلة اقتصاديات المال والاعمال العدد رقم (08)

- هدفت هذه الدراسة الى البحث في اداء الحدمات المصرفية التجارية في جنوب افريقيا للفترة 2005-2009 باستخدام النسب المالية للقياس:الربحية والسيولة وجودة الائتمان لاداء اكبر خمس بنوك في جنوب افريقيا وجدت الدراسة ان الاداء العام للبنك قد لحظ زيادة كبيرة في العامين الاولين من التحليل ولكن في بداية الازمة المالية العالمية في عام 2007 لوحظ تغير كبير في الاتجاه وقد بلغت حدتها خلال 2008-2009 مما ادى الى انخفاض الربحية وانخفاض السيولة وتدهور جودة الائتمان في القطاع المصرفي في جنوب افريقيا [1]

- **9-doc lachenani khaled ;financial performance for islamic vs conventional financiale institutions during the global financial crisis(2008) :statistical comparative study :**

- **-الاداء المالي للمؤسسات المالية الاسلامية مقابل المؤسسات المالية التقليدية خلال الازمة المالية العالمية (2008):دراسة احصائية مقاربة:**

- يهدف هذا البحث الى اختيار ومقارنة كفاءة الاداء المالي في المؤسسات المالية والمصرفية خلال الازمة المالية العالمية لسنة 2008 بالاعتماد على عينة عشوائية من المؤسسات المالية التقليدية والاسلامية وباستخدام مجموعة من المؤشرات المالية كالعائد على الاستثمار,العائد على حقوق الملكية,مؤشر العائد على الاصول ل31 مؤسسة مالية تقليدية واخرى اسلامية لاختيار الفرق الموجود في الاداء المالي وكفاءة ادارة الانشطة الاستثمارية,حيث اثبتت النتائج الاحصائية للبحث ان المؤسسات المالية الاسلامية اكثر كفاءة وقدرة على تحقيق العوائد وعلى التخصص الامثل للموارد المالية وذلك خلال الازمة المالية العالمية .[2]

2- مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا الحالية:

[1] African review of economics and finance vol 2no 1dec 2010

[2] Journal of economics and human development volume n11;issue 2

- تطرقنا في المطلب الاول الى بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث, اما في هذا المطلب فسنحاول المقارنة وايجاد اوجه التشابه والاختلاف.

- من ناحية هدف الدراسة فقد كانت توجد نقاط مشتركة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية في تقييم اداء البنوك سواء باستخدام مؤشرات السيولة والربحية او مؤشرات اخرى.

- اما بالنسبة لدراستنا فلم نجد الكثير من الدراسات التي تقوم بعمل تقييم بين مجموعة من المصارف على مدار السنوات بل معظمهم ركزو على تقييم سنتين لا اكثر لايجاد نقاط الضعف والقوة.

- اما في ما يخص طريقة المعالجة في الدراسات منها من استخدم طريقة السيولة والربحية ومنها من استخدم مؤشرات اخرى كالعائد والمخاطرة ولكن يبقى الهدف مشترك وهو تقييم الاداء.

- ***خلاصة الفصل:**

- –تناولنا في هذا الفصل الادبيات النظرية, حيث تطرقنا في القسم الاول الى مفاهيم حول تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية وكذلك مراحل تقييم الأداء .
- –أما في القسم الثاني قمنا بالتطرق الى مؤشرات السيولة والربحية وتعريف كل منهما والتطرق الى مكوناتها وشرح ادوات قياس كل مؤشر على حدى.
- –أما في القسم الثالث تطرقنا الى التعارض والتوفيق بين السيولة والربحية في البنك التجاري, وفي القسم الاخير تطرقنا إلى بعض الدراسات السابقة وقمنا بمقارنتها مع دراستنا الحالية.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي

تمهيد:

كان لنا في الفصل الاول نظرة عن كيفية تقييم اداء البنوك التجارية واهم مؤشراتها (السيولة والربحية) كما دعمنا بحثنا بدراسات سابقة اما في هذا الفصل سنحاول توضيح ذلك في امثلة عن طريق تقييم أداء مجموعة من البنوك وذلك بالاستعانة بمؤشرات السيولة والربحية ،كما سيتم عرض وتحليل ومناقشة النتائج.

I- طريقة جمع معطيات الدراسة:

من أجل القيام بهذه الدراسة والوصول الى نتائج وتحليلها يستلزم علينا الحصول على بيانات كثيرة اهمها جدول حساب النتائج والميزانيات الخاصة بالبنوك خلال الفترات المحددة للدراسة،ولكن نظرا للوضع الراهن وجائحة كورونا استصعب علينا الحصول على هذه المعلومات من البنوك لذا قد تم جمع المعلومات من المواقع الالكترونية ببنوك المدروسة سابقا .

II- الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء في البنوك:

II-1 :مؤشرات السيولة:

نسبة الرصيد النقدي	**الارصدة السائلة×النقدلدى البنك المركزي×النقد في الصندوق÷الودائع وما في حكمها**
نسبة الاحتياطي القانوني	النقد لدى البنك المركزي÷الودائع وما في حكمها
نسبة السيولة القانونية	الاحتياطات الاولية×الاحتياطات الثانوية÷الودائع وما في حكمها
نسبة التوظيف	السلفيات والقروض÷الودائع وما في حكمها

المصدر: من إعداد الطالبتين:بناءا على استاذ حدوش شروق,مرجع سابق

II–2:مؤشرات الربحية :

العائد على حقوق الملكية ROE	النتيجة الصافية÷حقوق الملكية
العائد على الاصول ROA	صافي الربح بعد الضرائب÷اجمالي الاصول

المصدر: من اعداد الطالبتين:استنادا عل رقاقدة نبيلة,مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية ,مرجع سابق

III – عرض نتائج الدراسة :

III–1 تحليل نسب السيولة :

جدول رقم 01:تحليل نسب الرصيد النقدي:

السنوات	البنك(A)	البنك(B)	البنك(C)	البنك(D)	البنك(E)	البنك(F)
01	45.32%	39.66%	25.33%	20.71%	25.71%	45.37%
02	36.21%	28.29%	22.82%	40.33%	15.28%	37.80%
03	48.31%	22.37%	23.73%	34.27%	16.71%	33.75%
04	65.23%	21.68%	25.27%	36.58%	19.28%	09.81%
05	60.06%	19.44%	21.79%	40.54%	20.55%	32.05%
06	59.08%	14.57%	20.67%	29.47%	19.73%	25.41%
07	58.99%	25.18%	21.57%	22.37%	20.41%	21.54%
08	61.41%	17.35%	35.87%	27.28%	17.74%	15.53%

المصدر :من إعداد الطالبتين

يوضح الجدول رقم 01 قيم احتساب مؤشر نسبة الرصيد النقدي، إذ يظهر في هذا التحليل الى أن النسبة كانت مابين الارتفاع في مصارف والانخفاض في مصارف اخرى حيث نرى ان البنك (A) سجل نسبة مرتفعة تقدر ب45,32 % في السنة الاولى حيث شهدت هذه السنة ارتفاعا مستمرا من السنة 3 وهذا يرجع الى عدة اسباب منها ارتفاع النقدية في خزينة المصرف ولدى المصارف الاخرى مقارنة بحجم الودائع ،أما البنك (B) فقد

سجل هذا المؤشر انخفاضا واضحا مقارنة بالبنك (A) وهذا يدل على تدني كفاءة مستوى البنك مقارنة مع البنوك الاخرى ،وجاء ايضا في تحليل كفاءة المصرف (C) انخفاض الرصيد النقدي خلال جميع الفترات الا السنة الاخيرة سجل ارتفاعا ملحوظا راجع الى زيادة النقدية في المصرف اكثر من حجم الودائع وهذا يدل على ارتفاع مستوى كفاءة المصرف في سد التزاماته ،أما البنك (D) فقد جاءت نتيجة تحاليله متذبذبة مابين ارتفاع وانخفاض حيث عرف في السنوات الاولى ارتفاعا ثم قابله في السنوات الاخيرة انخفاضا لحد 17,74% نتيجة ارتفاع حجم الودائع لدى المصرف مقارنة مع حجم السيولة وهذا مايهدد المصرف في عدم مقدرته على مواجهة التزاماته اما البنك (E) فقد كانت نتائج تحليله منخفضة وهذا ماجعله يعاني من انخفاض في مستوى الكفاءة الا بفي السنة 5 و 7 عرف استقرارا في المستوى اما بالنسبة للبنك (f) فمستوى كفائته متغير بشكل واضح مابين ارتفاع وانخفاض وهذا الانخفاض راجع ايضا الى ارتفاع حجم الودائع مقارنة بالنقدية في المصرف.

وعند قياس قدرة كل مصرف نرى ان المصرف (A) يعد من افضل المصارف وذلك لوجود نسب مرتفعة وغير متفاوتة بنسب كبيرة مما يدل على كفاءة المصرف وقدرته على مواجهة التزاماته المالية في اي وقت.

الجدول رقم 02: تحليل نسبة الاحتياطي القانوني:

السنوات	البنك(A)	البنك(B)	البنك(C)	البنك(D)	البنك(E)	البنك(F)
01	20.73%	32.35%	4.33%	4.16%	3.41%	1.60%
02	12.31%	19.81%	3.69%	5.42%	4.01%	0.40%
03	16.27%	12.10%	4.52%	5.16%	2.90%	2.68%
04	13.60%	5.12%	4.70%	6.23%	3.22%	2.90%
05	8.16%	4.71%	3.59%	6.69%	4.90%	4.80%
06	10.45%	3.22%	3.62%	6.30%	4.01%	3.50%
07	16.11%	12.04%	4.41%	4.18%	11.10%	5.01%
08	13.10%	6.78%	16.12%	3.41%	4.33%	3.80%

المصدر :اعداد الطالبتين

تعد هذه النسبة من اهم النسب التي تستخدم في قياس السيولة المصرفية لانها تعبر عن قابلية الجهاز المصرفي على مواجهة السحوبات وتلبية طلبيات القروض ،ويوضح لنا الجدول ان مقدار الاحتياطي القانوني للبنك (A) عرف تناقص بدءا من السنة الأولى وصولا للسنة الاخيرة وكانت النسبة مرتفعة في السنة الاولى والثالثة والسابعة بمقدار (20.73%_16.27%_16.11%) وهذا يدل على ضعف البنك في تلبية التزاماته اما البنك (B) انخفضت النسبة بشكل كبير ابتداءا من السنة الاولى نتيجة ارتفاع حجم الودائع والالتزامات على المصرف بنسبة اكبر من بحجم النقدية وهذا مايدل على سوء الحالة الاقتصادية للمصرف، أما بالنسبة للبنك (C) فقد كان عكس البنك (B) حيث بدا بالارتفاع ليحقق اعلى نسبة في السنة الاخيرة وهذا مايدل على ان البنك قد وازن بين السيولة والربحية من خلال تشغيل الاموال التي يحصل عليها من المودعين بدلا من بقاؤها في البنك المركزي كرصيد لمواجهة الحالات الطارئة مثل سحوبات المودعين، أما البنك(D) فقد بدا بالارتفاع تدريجيا من السنة الاولى الى السنة السادسة وعرف انخفاض في السنتين الاخيرتين حيث يعود السبب الى تركيز المصرف لتحقيق الربحية على حساب السيولة النقدية اما البنك (E) فقد سجل ارتفاعا في السنة السابعة نتيجة زيادة الارصدة النقدية مقارنة بالودائع اما البنك (F) فقد عرف ارتفاعا في السنة الثالثة ثم انخفاضا في السنة الاخيرة وذلك نتيجة ارتفاع حجم الودائع واهتمام المصرف بالربحية على حساب السيولة .

عند ملاحظة هذه النسب لجميع المصارف نلاحظ ان المصرف (A) كانت له نسب مرتفعة مقارنة بالمصارف الاخرى التي كانت تتراوح بالارتفاع والانخفاض وهذا يدل الى ان العملاء يتجهون لوضع ودائعهم بكثرة في البنك (A) على حساب المصارف الاخرى.

الجدول رقم 03: تحليل نسبة السيولة القانونية:

السنوات	البنك(A)	البنك(B)	البنك(C)	البنك(D)	البنك(E)	البنك(F)
01	130.14%	49.45%	45.90%	44.90%	38.80%	68.15%
02	97.01%	36.80%	45.10%	68.60%	20.80%	49.70%
03	99.40%	35.15%	42.20%	56.80%	24.40%	49.22%
04	108.29%	33.90%	43.20%	62.02%	32.75%	20.80%
05	101.50%	29.70%	41.20%	46.45%	33.30%	45.30%
06	97.30%	22.80%	35.60%	46.80%	33.20%	38.45%
07	88.60%	43.70%	35.08%	45.40%	29.40%	30.50%
08	92.70%	30.10%	50.39%	46.80%	28.80%	22.90%

المصدر: إعداد الطالبتين

يوضح لنا الجدول ان نسبة السيولة القانونية سجلت اعلى نسب ارتفاع في البنك (A) وهذا يؤكد ماجاءت به نتيجة الرصيد النقدي ارتفاع حجم السيولة النقدية في المصرف ولدى البنك المركزي والمصارف الاخرى مقارنة مع حجم الودائع وما في حكمها، أما في البنك (B) كانت النسب منخفضة من السنة (2_6) وارتفعت في السنة السابعة ب 43.70% ثم عاودت الانخفاض في السنة الاخيرة بنسبة 30.10% وهذا نتيجة الى ارتفاع حجم الودائع بنسبة اكبر من حجم النقدية اما البنك (C) فقد حافض على نفس المستوى من السنة الاولى الى السنة الخامسة إلا أنه في السنة السادسة والسابعة شهدت هذه السنة انخفاضا نتيجة لانخفاض السيولة النقدية مقارنة مع ارتفاع حجم الودائع وادى زيادة النقدية في الخزينة الى ارتفاع بنسبة 50.39 % اما البنك (D) فقد كانت النسبة متقاربة نوعا ما إلا في السنة الثانية التي سجلت اعلى نسبة تقدر ب 68.60% نتيجة ايضا إلى ارتفاع حجم النقدية وانخفاض الودائع ، أما البنك (E) فقد عانى من الانخفاض تقريبا مثله مثل باقي المصارف

أما البنك الخير فلم يكن افضل حالا حيث بدا بالانخفاض في السنوان إلا السنة الخامسة شهد ارتفاعا ب 45.30% ثم عاد للانخفاض مرة اخرى .

نلاحظ في هذا التحليل ان البنك (A) كان متميزا عن باقي المصارف باعتباره صاحب النسبة الاكثر ارتفاعا مقارنة بالمصارف الاخرى التي كانت نسبها منخفضة نوعا ما وهذا مايدل على عدم مقدرة هذه المصارف على توظيف اموالها واستثماراتها.

الجدول رقم 04:تحليل نسبة التوظيف:

السنوات	البنك(A)	البنك(B)	البنك(C)	البنك(D)	البنك(E)	البنك(F)
01	57.30%	8.02%	21.50%	03.11%	02.40%	69.80%
02	55.80%	1.70%	17.80%	09.30%	01.80%	76.20%
03	15.30%	0.48%	11.70%	17.60%	01.88%	11.28%
04	12.30%	2.60%	10.50%	18.80%	03.56%	09.10%
05	3.80%	2.90%	13.41%	11.15%	04.33%	08.42%
06	1.40%	4.70%	13.11%	12.40%	03.40%	11.81%
07	20.20%	3.30%	11.50%	10.50%	02.20%	10.33%
08	24.20%	5.02%	09.30%	07.60%	01.40%	08.22%

المصدر: إعداد الطالبتين

يوضح لنا الجدول العلاقة بين القروض والتسليفات التي يمنحها المصرف بحكم طبيعة عمله حيث نلاحظ في الجدول ان اعلى نسبة توظيف كانت في البنك (F) يليه مباشرة البنك (A) ليليه البنك (C) ثم البنك (D) ليليه البنك (B) واخيرا البنك (E)، وهذه النسبة توضح ان البنك (F) والبنك(A) من أكثر المصارف توظيفا لسيولتها من خلال منح القروض والتسليفات مقارنة باجمالي الودائع وما في حكمها وقياسها بالمصارف الاخرى التي كانت النسبة فيها منخفضة جدا.

عند النظر الى نسبة التوظيف نجد ان اعلى نسبة توظيف في البنك (A) كانت بين السنتين (1_2) بنسبة (55,80%-57,30%) وهذا الارتفاع له تاثير ايجابي على ارباح المصرف وكفاءة المصرف في تلبية القروض وتعد ايضا هذه الفترة اكثر خطورة للمصرف بالنسبة للسيولة في حال اقبال المودعين على سحب ارصدتهم وكانت نسب البنك (F) ايضا مرتفعة في السنتين الاولى والثانية ثم بدات النسب بالانخفاض بشكل كبير وهذا يدل على عدم اعتماد المصرف بشكل اساسي على الودائع في تمويل عمليات الاقراض اما المصارف الاخرى فشهدت العكس حيث بدات النسب بالارتفاع على مر السنوات وهذا يدل على اعتماد المصارف على الودائع في تمويل القروض.

III– 2تحليل نسب الربحية:

الجدول رقم 05:تحليل نسب العائد على الموجودات (الاصول)ROA :

السنوات	البنك(A)	البنك(B)	البنك(C)	البنك(D)	البنك(E)	البنك(F)
01	0.25%	0.43%	1.90%	0.57%	1.02%	0.11%
02	0.25%	1.02%	2.03%	1.03%	0.95%	0.20%
03	0.15%	1.35%	1.89%	0.69%	0.65%	0.56%
04	0.73%	1.28%	1.70%	0.67%	1.29%	0.68%
05	0.70%	1.25%	1.64%	0.53%	1.05%	0.63%
06	0.79%	1.45%	1.54%	0.83%	1.00%	0.64%
07	0.77%	1.53%	1.27%	0.93%	1.07%	0.75%
08	0.60%	1.42%	1.09%	O.86%	1.02%	O.83%

المصدر: اعداد الطالبتين

يوضح لنا الجدول ان اعلى نسبة لهذا المؤشر قد سجلت في البنك (C) بنسبة 1,90% يليه البنك (B) بنسبة 1,53% وكانت النسب في البنك (A) و(F) متقاربة نوعا ما من (0,11_0,83) مما يعني ان البنك (C) يعد من افضل المصارف كفاءة في استثمار امواله في الموجودات مقارنة مع باقي المصارف ونلاحظ ايضا ان كفاءة هذا المصرف بدأت بالانخفاض تدريجيا حيث وصلت الى ادنى نقطة وهي 1,09% في السنة السابعة وكانت أفضل نسبة في السنة الثانية بنسبة 2,03% أما البنك (A) فكان في ارتفاع مستمر حتى السنة الاخيرة عاود الانخفاض ولكن المصرف الوحيد التي كانت به النسبة في ارتفاع هو المصرف (F) .

ونستنتج من هذه النسب ان افضل نسبة استثمارية كانت في البنك (B) على مدار اخر سنتين بنسبة (1,42%_1.53%).

الجدول رقم 06:العائد على حقوق الملكية R0E:

السنوات	البنك(A)	البنك(B)	البنك(C)	البنك(D)	البنك(E)	البنك(F)
01	1.54%	0.33%	17.35%	0.22%	7.63%	0.71%
02	1.54%	2.01%	16.45%	2.90%	7.30%	1.90%
03	1.11%	09.00%	16.30%	1.77%	4.52%	2.90%
04	5.60%	09.20%	15.05%	1.88%	09.72%	5.33%
05	6.08%	10.16%	13.32%	1.50%	09.23%	4.33%
06	6.50%	12.54%	13.10%	2.80%	09.40%	5.06%
07	7.20%	12.20%	12.10%	3.20%	10.73%	7.00%
08	4.90%	12.22%	11.00%	3.30%	09.88%	8.42%

المصدر :من اعداد الطالبتين

يتضح من هذا الجدول ان اعلى نسبة لعائد حقوق الملكية كانت في البنك (C) يليه البنك (E) والبنك (B) بنسب متقاربة على التوالي ثم البنك (F) يليه البنك (A) ثم اخيرا ياتي البنك (D)، حيث نلاحظ انه في البنك (C) رغم أنها سجلت اعلى النسب الا ان هذه النسب كانت في انخفاض متواصل حيث وصلت الى 11% في السنة الاخيرة وهذا عائد الى ضعف كفاءة القرارات الاستثمارية والتشغيلية ماسوف يؤثر على ادارة المصرف اذا استمرت في الانخفاض وعند مقارنة البنك (E)و(B) بالبنك (C) نرى ان نسبهما في ارتفاع مستمر مما يعني ان لهذين المصرفين فرصة استثمارية افضل لصالح المساهمين, وايضا نرى ان الفرصة الاستثمارية في البنك (F) تعتبر ممتازة مقارنة مع باقي المصارف نتيجة الارتفاع المستمر والملحوظ حيث سجل في السنة الاولى نسبة 0.71% وفي السنة الاخيرة 8.42% مما نلاحظ ان هناك ارتفاع شاسع .

وعليه نلاحظ ان افضل عائد لحقوق الملكية سوف يكون في البنك (E)و (B)و(F) .

***خلاصة الفصل:**

تم في هذا الفصل التركيز على الدراسة الميدانية وذلك بتقييم أداء مجموعة من البنوك وفقا لمؤشرات السيولة والربحية ،حيث تم التوصل الى عدة نتائج أهمها :

– إن نتائج تحليل السيولة بينت ان البنك (A) حصل على اعلى النسب ، من خلال نسبة الرصيد النقدي ،ونسبة الاحتياطي القانوني على التوالي ،مما يعني ان حجم النقدية والسيولة المتوفرة لدى المصرف اكبر من حجم الودائع,اي للمصرف القدرة على سداد التزاماته المالية ومتطلباته في أي وقت دون اي تاثر على النشاط.

– إن تحليل نسب العائد على حقوق الملكية تشير الى ان اعلى النسب كانت في البنك (C) وهذه النسبة تعمل على تدعيم مجلس الادارة وبقاؤه لانها ترفع من سعر السهم,اضافة الى توفير فرصة استثمارية لصالح المساهمين ،على الرغم من انخفاض هذه النسبة بشكل مستمر في الفترة الاخيرة ولكنها مازالت تتمتع باعلى عائد للمساهمين على مستولى القطاع المصرفي.

– إن مؤشر العائد على حقوق الملكية يشير الى أن أفضل كفاءة تشغيلية لصالح المساهمين هي في البنك(C) على مدار أخر سنتين لفترة الدراسة.

– نتائج البنوك المدروسة متباعدة نسبيا بحيث حققت البنوك (A) و(F)و(C) نسب مرتفعة نسبيا مقارنة بالمصارف الاخرى وهذا الاختلاف راجع الى طبيعة نشاط البنوك والزبائن المتعامل معهم.

- من خلال هذهالدراسة التحليلية نرى أن نسب السيولة و الربحية تمثل دورا كبيرا في تقييم أداء البنوك و كلما كان البنك لدى سيولة عالية كلما كان أكثر أمانا و قادرا على الوفاء بالتزاماته من غير شروط و العكس صحيح ،كلما أن الربحية تبقى الهدف الأساسي الذي يسعى كل بنك إلى تحقيقه و لكن يجب الموازنة بين السيولة و الربحية للحصول على نتائج أفضل و عدم الوقوع في خطر عدم القدرة على السداد .

الخاتمة العامة

بعد دراستنا لموضوع تقييم اداء البنوك عن طريق مؤشرات الربحية والسيولة تم الوصول الى عدة نتائج قد تم ذكرها سابقا.

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية التي تمت من خلال هذه الدراسة نلخص ان موضوع السيولة يحضى بأهمية بالغة لدى جميع الاطراف المتعاملة مع المصارف لما له من اهمية في الحكم على حجم المخاطر التي من الممكن ان تواجه المصرف في حال عدم مقدرته على سداد التزاماته التشغيلية ومواجهة المودعين بتحقيق التزاماته ,ومن تم تؤثر مقدرة ادارة المصرف على توليد الارباح كما يمكن من خلال مؤشرات السيولة والربحية الحكم على ادارة المصرف و كفاءته في تحقيق الاهداف الاستراتيجية.

*** الاقتراحات:**

- ضرورة الاهتمام من قبل المصارف بتحليل السيولة والربحية معا لما لهذا التحليل من دور في غاية الاهمية لتحقيق التوافق بين اهداف المصارف المتمثلة في الربحية والسيولة والامان ولتجنب الوقوع في مشاكل الادارة المصرفية.

- على المصارف التي عرفت نسب منخفضة في الربحية والسيولة التركيز على الانشطة التي تدر عوائد مصرفية اعلى من غيرها وتقديم افضل التسهيلات البنكية لتشجيع العملاء على الايداع لدى المصرف.

- على ادارة المصارف العمل على تحقيق التوازن بين السيولة والربحية لكي لا يؤثر التناقض على الصندوق مما يؤدي الى انخفاض مؤشر الربحية.

- على المصارف العمل على تقييم ادائها بشكل افضل واكبر وذلك لمعرفة نقط الضعف والعمل على حلها.

***أفاق الدراسة:**

استكمالا للهدف المرجو من الدراسة ونظرا لعدم التمكن من التطرق والالمام بجميع حيثيات الموضوع ,قمنا بتقديم بعض الاشكالات التي نراها مفيدة في الدراسة المستقبلية والتي منها:

- دور تقييم اداء البنوك التجارية في تحسين الخدمات البنكية.

- مدى مساهمة تقييم اداء البنوك في تحقيق اهداف البنوك التجارية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية :

❖ المذكرات :

1. تميسة سهام تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camelsدراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008-2012 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر جامعة قاصدي ورقلة الجزائر ص3.

2.نور الدين بن عمارة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر الجزائر وحدة ورقلة(2009 2005) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات .شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،الجزائر، ص141.

3.نادية مسعودي مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم أداء البنوك التجارية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ص 24-25.

4.سفيان بريم تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد و المخاطرة ، دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك الوطنية 2009-2014 ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ص 5.

5.إدارة مخاطر السيولة: الأستاذ حدوش شروق ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان2019-2021 ص 9.

6.المحاسب القانوني الدكتور نضال رؤوف أحمد جامعة بغداد – المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية : دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي ص 304-305.

7. طابي إيمان : الموازنة بين السيولة و الربحية في البنك التجاري – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA- ، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال شهادة الماستر ص17.

8. رقاقدة نبيلة :دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر قاصدي مرباح -ورقلة ص5- 6.

❖ **المجلات :**

1.مجلة الحقيقة العدد 31 :د.مقيم صبري ، محدد الربحية في البنوك التجارية ، جامعة سكيكدة ، ص382.

2.مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية مجلد 6 .عدد1.2020 ص 493.

3. سنان زهير محمد جميل وسوسن احمد سعيد :تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة 2002-2004 مقال من مجلة تنمية الرافدين 85(29) 2007 .

4.دراسة كرومي اسية :تقييم اداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية ,دراسة تطبيقية خلال الفترة (2005_2014)مقال في مجلة البشائر الاقتصادية العدد 05(جوان 2016) .

5.دراسة محمد نواف عابد دراسة مقارنة لتقييم الاداء المصرفي بالاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للمدة (2010-2017) مقال من مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE العدد رقم 08 .

6. دراسة مقيمح صبري :محددات الربحية في البنوك التجارية ,دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مقال من مجلة الحقيقة العدد 31 .

7. دراسة د.قصاب سعدية و د.ايوب سارة: اشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في اطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001-2015 مقال من مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ,المجلد 16 ,العدد 23 لسنة 2020 ص83-96

8.فريد بن ختو:تقييم ربحية البنوك التجارية:دراسة مقارنة لبنك البركة وبنك الشركة العامة مقال من مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية المجلد(06) العدد 01(2020) ص117_126 جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر) .

❖ **المراسيم و القوانين :**

1.المادة 114 من قانون النقد والقرض ،الجريدة الرسمية ،1990/10/09 .

المراجع باللغة الفرنسية :

❖ **المجلات :**

1. African review of economics and finance vol 2no 1dec 2010 .

2. Journal of economics and human development volume n11;issue2 .

❖ **المواقع :**

1. www.asjp.cerist.dz /en /présentation / Revenue/313.

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في جوانب موضوع تقييم اداء البنوك التجارية والتي اصبحت اهتمام كل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة, خصوصا مع تزايد العمليات المصرفية وتعدد البنوك فاختلفت النشاطات والخدمات التي يقدمها كل بنك, حيث تم القيام بدراسة لمجموعة من البنوك بطريقة افتراضية, معتمدة على مؤشرات السيولة والربحية في تقييم ادائها, كما تم المقارنة بين اداء البنوك محل الدراسة, واظهرت النتائج عدم وجود استقرار في البيئة الاقتصادية, وان نتائج البنوك متباعدة نسبيا وهذا الاختلاف راجع الى طبيعة نشاط البنوك والزبائن المتعامل معهم.

الكلمات المفتاحية: تقييم الاداء, البنوك التجارية, السيولة, الربحية.

Study summary :

This study aims to research the aspects of the subject of evaluating the performance of commercial banks which became the concern of all economic institutions in general especially with the increase in banking operations and the multiplicity of banks. So the activities and services provided by each bank varied. Where a study was carvied out for a group of banks in a hypothetical nammer based on liquidity and profitability indicators in evaluating their performance .a comparison was made between the performance of the banks under study and the results showed the back of stability in the economic enrivomment and that the results of the banks are relatively far apart and this difference is due to the nature of the activities of the banks and customers with whom.

Keywords: performance evaluation; commercial banks; liquidity; profitability.